## نقطة حوار

### فرحة «الإسكان» ناقصة!

□ شكراً وزارة الإسكان على الإعلان عن أسماء المستفيدين من أصحاب الطلبات الإسكانية التي تعود للعام 1992 يوم أمس، والتي تنشرها الصحف اليوم.

شكراً وزارة الإسكان على رغم التأخير بل والتأخير الكبير في إعلان أسماء المستحقين للوحدات الإسكانية؛ إذ طال انتظار المواطنين حتى يحصلوا على «بيت إسكان»... ومع ذلك تناسى المواطنون آلامهم التي اختفت أمام فرحتهم بظهور أسمائهم، وتجاوزوا كلّ لحظات الانتظار المؤلمة والماضية مع أنها قاربت 16 عاماً. على رغم أنّ الأمر مفرح وتسبب في إسعاد 569 أسرة، إلا أنّ فرحة البحرينيين لم تكتمل حتى الآنَ، وأعني بذلك أصحاب الطلبات الإسكانية التي تعود للعام 1993، الذين لازموا أصحابهم «زملاء الشدة» طوال الأعوام الماضية، ووقفوا معهم وبثوا جميعهم هموماً واحدة. فأمام أبناء «1993 الإسكانية» أمران أحلاهما مر، وهما: الانتظار إلى أجل غير مسمّى إلى حين الإعلان عن أسمائهم، والاختيار بين الشقق الإسكانية أو الانتظار مجددا!

أمام وزارة الإسكان ووزيرها الجديد مهمّة صعبة وشديدة للإعلان عن أصحاب الطلبات الإسكانية حتى العام 1995 من الآنَ وحتى نهاية العام الجاري؛ ليكمل المسئولون جهوداً ماضية بدأها الوزير السابق فهمي الجودر. تساؤلات عدّة يطرحها المواطنون تنتظر الحصول على إجابات، نأمل من الوزارة أنْ تجيب عنها قبل أنْ يطرحها الناس، وأوّلها: متى سيحصل المواطنون على مفاتيح بيوتهم؟

**فرح العوض**

hamad.algayeb@alwasatnews.com

## وجهة نظر

### الحقيقة المغيّبة (2)

□ منذ الحركة المطلبية في التسعينات وشارع المعارضة يُغلب من شعار «معكم معكم يا علماء»، وصولاً لاعتباره الشعار الرئيسي، وكثيرة هي الاختبارات التي مرّ منها هذا الشعار وتأكدت قوته، ولا نستذكر على وجه الخصوص مسيرة معارضة قانون الأحوال الشخصية – الأسرة – التي دعت لها القوة الدينية الأولى في الدراز إلا باعتبارها أقوى دلالات تأصل هذا الشعار في ذهنية شارع المعارضة الإسلامية في البحرين التي تمثل بالتأكيد الشريحة الأكبر ضمن مجموع الشرائح المكونة للمعارضة السياسية في البحرين.

الذي حدث بعد انشقاق الوفاق هو أنّ الطرف المنشق لم يخرج عن الحاضنة الرئيسية وهي المكون الديني فحسب، بل إنه أكّد – في أكثر من مناسبة ولقاء – عدم حاجته لما كانت تسميه المعارضة فترة الحركة المطلبية بـ«الغطاء الشرعي» لمجمل عملها السياسي.

وسواء أكانت حركة حق أم كان مركز البحرين لحقوق الإنسان المنحل المسئول الحقيقي عما شهدته مداخل القرى من مشاغبات أم لم تكن، فإنّ مَنْ يقومون بهذه الأعمال قد أعلنوا بوضوح وبما يتوافق وتكامل مع رؤية هذين الطرفين، إنهم لا يُؤمنون بضرورة الحصول على الغطاء الشرعي، ورغم عديد المناشدات التي أطلقتها رمزية «الدراز» وغيرها فإنّ أحداً من الأقطاب المحرّكة لهذه الإضطرابات لم يلتزم.

الخروج عن حاجة «الغطاء الشرعي» للمعارضة الجديدة في البحرين هي صورة لما تكتمل بعض، فالوفاق وشارعها لم يحسما أمرهما في التبرأ من هذه المعارضة، ولا يزال علي سلمان يشتري ود «حق» لا عداءها، وكذلك هو شارع الوفاق كلّه، فهو وإنْ كان لا يؤيّد مثل هذه الأعمال أمام مداخل القرى إلا أنه لا يزيد في التعبير عن رفضه عن مجرد توجيه حالة من «اللوم»، بل أنّ نواب الوفاق غالباً ما بذلوا مساعيهم في الدفاع عن الموقوفين جراء المواجهات الأمنية الأخيرة.

وفي الوقت الذي لا تعترف هذه المعارضة الجديدة بهيمنة وسلطة «الغطاء الشرعي» – وبغض النظر عما تطرحه هذه المعارضة الجديدة من مبررات – فإنّ شارع الوفاق لا يزال غير قادر على الإعلان وبوضوح بأنّ هذه المعارضة الجديدة لا تمثله وأنه غير مسئول عنها. وهو ما أتاح في بعض الأحايين الفرصة لبعض القراءات في الطرف الآخر إلى أنْ تذهب نحو إطلاق مهم، وهو أنّ الوفاق و«حق» مؤسسة سياسية واحدة لا مؤسستين.

إنّ تقويض سلطة «العلماء» هو توجّه جديد في العملية السياسية في البحرين، وسواء أكان الناشط السياسي حسن مشيمع ومن معه يدركون ذلك أم لا، أو حتى إنْ كانوا يعترفون بذلك أم لا، فإنّ الحقيقة المُغيّبة والتي لا يريد أحدٌ أنْ يعترف بها، هو أنّ مشيمع ومن معه هم مشروع تقويض لرمزية «الدراز» التي لم تستطع الدولة تجاوزها أو إضعافها كما استطاعت حركة «حق» أنْ تفعل.

**عادل مرزوق**
adel.marzooq@alwasatnews.com

## روافد

### مؤتمر الحوار الوطني

□ أنْ يعقد مؤتمر يجمع في يوم واحد 500 شخصية من مختلف الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، بحضور وزيرين ورئيس مجلس الشورى، فضلاً عن ممثلي بيت الأمم المتحدة الانمائي، ورعاية معهد التنمية السياسية، أمرٌ له دلالته المهمّة في هذا الظرف الزمني.

اختيار المؤتمر شعار «الثوابت الوطنية فوق الانتماءات الطائفية»، وبحضور شوريين ونواب سابقين وحاليين (عدا الأصالة)، ومحامين ومثقفين وإعلاميين... يتضمن اعترافاً جماعياً بوجود خللٍ كبيرٍ في الداخل البحريني.

الأوراق المقدّمة وورش العمل المختلفة... كلّها تؤكّد وجود هذا الخلل، انطلاقاً مما نعيشه من هواجس ومخاوف واصطفاف طائفي، انتهاءً إلى التحذير من المستقبل المظلم الذي ينتظر هذا البلد إذا تركت اللعبة الطائفية إلى آخر مداها.

بعضهم تكلّم عن حقائق الوضع الطائفي ومظاهره وأمراضه، وبعضهم تكلّم عن مسئولية النظام والمجتمع والجمعيات ووسائل الإعلام، والبعض فكّر في حلول وتوصيات تنتظر التفعيل والالتزام... وهو أمرٌ تلفه طبقاتٌ كثيفة من الشك.

أهم ما في المؤتمر هو أن هناك إجماعاً على خطورة اللعبة الطائفية الجارية، وكثيرون استشهدوا بالمشهد العراقي واللبناني. بل إن بعضهم اعتبر المشهد البحريني هو الأصل، فهو النموذج «الديمقراطي» الذي يُراد أن يصدّر التفتيت الطائفي للمنطقة، والعياذ بالله!

كان من المستحيل أنْ تحضر خمس ورش عمل تعقد في آنٍ واحد، لذلك كان عليك أنْ تختار واحدة وتضحّي بالأخرى، رغم أهميّة بقيّة الموضوعات مدار البحث. من هنا كان عليك أنْ تلم ببعض اللقطات هنا وهناك، لعلك ترسم بعض معالم الصورة الكلية.

لم يكن هناك خداعٌ للذات، أو تمنٍ كاذب، فالجميع جاء بمعتقداته وأفكاره ورؤاه؛ ليعرضها في هذا السوق الكبير. لم يكن أحدٌ يفكّر طبعاً بأنْ يقتنع بأفكار ومواقف الآخرين، ولم يكن ذلك مطلوباً أصلاً. يكفي أنْ تعرض ما لديك من أفكار وهواجس وتخوّفات وحتى عُقَد ليسمعك الآخر، فالمعرفة والتشخيص أول العلاج.

إبراهيم جمعان (جمعية الوسط)، كان مُصيباً جداً حين اعتبر الطائفية طريقاً لاغتيال الأمّة، وحذّر من تداعيات الإصطفافات الطائفية التي ستشمل أوجه حياة المجتمع كافة وزيادة تشطيره، وتعميق التخندق الطائفي، والاستقواء الديمغرافي، بما لا يَدع مجالاً للتعايش والتوافق، وهو ما سيتنهي حتماً إلى سفك الدماء في المستقبل. وأشار إلى أنّ جيلنا انتهى... لكن المشكلة أننا نورّث المشكلة لأبنائنا، الذين سيتقاتلون ويتصارعون غداً في الساحة.

الشيخ صلاح الجودر، تناول مظاهر موجعةً أخرى، بالإشارة إلى ما وصلنا إليه من انحدار طائفي، بعد أنْ أصبحت هناك روضاتٌ للسنة وأخرى للشيعة، وأصبح التلميذ هذه الأيام يسأل مدرّسه: أنت سني أم شيعي؟ وقال إنه من الصعب في هذا الزمان أنْ تكون وطنياً وتحارب الطائفية، وذكّر بتجارب الشعوب الأخرى التي ابتليت بهذا المرض العضال، من قبرص وإيرلندا إلى لبنان. وقال: «هذه الكيانات الطائفية الموجودة تجعلني لا أصدّق أنه لا يوجد برنامجٌ للصدام في المستقبل».

لم ينتظر أحدٌ من المجتمعين أنْ يخرجوا بعلاجٍ قاطعٍ لأصل الداء، فالمؤتمر لا يملك عصا موسى، ولكنه على أقل التقادير خطوةٌ أولى على طريق طويل.

**قاسم حسين**
kassim.hussain@alwasatnews.com

### الحقل الديني بمفهوم «الضيعة»:

# حتى لا يكون التعليم الديني ملتقى لـ«الفاشلين»!

**خالد المطوع**
khalid.almotowaa@alwasatnews.com

□ مَنْ منكم لا يذكر كبير أساقفة كنيسة كانتربري الإنجليزية روان وليامز الذي أثار جدلاً ولغطاً محموماً كبيراً في بريطانيا عكس حينها الحجم الوبائي لظاهرة الإسلاموفوبيا، وما ارتبط بها من هواجس مرضية معقدة، وذلك ما أنْ طرح علناً دعوته إلى اعتماد نصوص من الشريعة الإسلامية كمصادر للتشريع في القانون البريطاني باعتباره أمراً لا مفر منه؟!

فإلى جانب شجاعة هذا الرجل وثقته بنفسه وثباته في معركة إعلامية تتهمه بالخيانة وتسعى إلى تسقيطه على الأصعدة كافة في أحد أكثر المجتمعات تفاخراً بالديمقراطية والتعددية وحرية التعبير، فإنّ ما يبهرك فيه هو اعتداله ووسطيته وعقلانيته التي لم تفقده أبداً رصانة التزامه بالرسالة المسيحية في مجتمع علماني يفصل بين الكنيسة والدولة!

كما أنك تزداد دهشة حينما تطلع على ما يحظى به من سعة اطلاع وتخصص أكاديمي في مجالات الأحياء واللاهوت المقارن واللغات والفلسفة وغيرها من اختصاصات لا حصر لها، بالإضافة إلى تحركات ميدانية واسعة دعماً ونصرة لقضايا عالمية شتى من بينها تصديه للحرب ضد العراق وإعلانه الندم على فشله في إيقافها كما سبق أن ذكرت ذلك «المجلة» في تقرير حوله!

ولعلّ مناسبة الحديث عن شخصية عظيمة ومبهرة وملهمة كالتي يجسّدها كبير أساقفة كانتربري هو من باب التطرق إلى أزمة الاختصاص والتخصص والمعاصرة في الحقل الديني والشرعي في المجتمع الإسلامي التي تعكس في جزئية مفصلية منها أزمة التعليم الديني في مجتمعنا، والذي للأسف كاد أنْ يكون قطباً خلاصياً جاذباً لحشود المتسربين الذين نبذتهم المدارس النظامية والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية، ما ساهم في رفد وتغذية تصور عام واقعي جداً مؤداه أنّ التعليم والاختصاص الديني أصبح في غالبه خير مطية لمن لا مطية له، أو بالعامي السوقي هو «ملتقى الفاشلين والهاربين من إخفاقاتهم الدراسية في بعض الأساسيات التعليمية» ولا يمكن أن يتم تأطير هذه المطية وذاك الملتقى مذهبياً وطائفياً إسلامياً!

وفي حالات أسوأ يكون «رجل الدين» و«الشيخ ابن الشيخ» غير ملتحق أساساً بسلك التعليم الديني الأكاديمي، وربما يقتصر نطاق اطلاعه وتحصيله وإلمامه على «حلقات طلب العلم الشرعي» و«أحاديث الوعظ والإرشاد» و«مراكز التحفيظ» وغيرها، وكثيراً ما تورّطوا في مغامراتهم وتوغلاتهم «الشرعية» في باطن الكثير من النصوص المرجعية الدينية، كما أنّ هنالك من رسب وأخفق في التعليم الجامعي ليكافئوه بالخطابة والإمامة والإفتاء الشرعي!

والأدهى من ذلك هو واقع فرض العلاوات والمكافآت التشجيعية على مَنْ يدرس علوم الدين كما لو أنّ هذه العلوم هي امرأة قبيحة صعبة المعشر يثاب زوجها وأخوها وبنوها وأهلوها بدلاً من أن يكون التعليم الديني خياراً ذاتياً واجتهادياً واعداً!

ولربما أفضت جميع تلك الحالات إلى أنْ يكون الدين الإسلامي من بين سائر الأديان المقارنة فيما قد يمتاز بخصوصية فريدة بين عدد كبير من «علمائه» و«مشايخه» و«ملاليه» تتمثل في أزمة عدم التخصص والإطلاع أساساً، وأكثر أسباب تعييهم وتخصيصهم هي أسباب سياسية بامتياز، حتى أن من تحسبهم شحاذين من المتنسكين الهندوس في المجتمع الهندي لا يمكن لهم أنْ يصلوا إلى مثل هذه المرحلة الوظيفية والاختصاصية إلا عبر المرور بسلسلة من التأملات الروحية والجلسات الفكرية الأساسية، فيكون حينها ديننا الإسلامي بخصوصية العرض والطلب، والدين لأجل الكفاف المعيشي، والدين لأجل التسلّق السياسي والوظيفي، كما أصبح الدين في موضة معيّنة لأجل التجنس واكتساب المواطنة!

وبالعودة إلى موضوعة أزمة التعليم الديني الذي ينبغي أنْ يكون تعليماً عصرياً مواكباً سائر المعارف والقضايا والكشوفات المعرفية بما أنه سيفتح المجال أمام دارسيه مستقبلاً للتعامل مع مختلف البيئات والأطوار والمحيطات العميقة، أقلم يعد من المناسب تضمين مناهج التعليم الديني بمقررات حول علم الأديان المقارن وفلسفة الدين والاقتصاد والعلوم السياسية والقانون واللغات العالمية علاوة على فرصة الاطلاع على مباحث أساسية في تراث الفلاسفة المسلمين وعلم الكلام ومهارات الحاسب الآلي إلى جانب التراث الفكري التوفيقي والتقريبي للمثقفين والمفكرين والدعاة الإسلاميين من مختلف المذاهب والفرق الإسلامية.

لو تمت مثل تلك الخطوات المنهجية العملية فستكون حينها خطوات مبشرة للارتقاء بمستوى التعليم الديني وعصرنته، وستفتح أمامه العديد من آفاق الإطلاع الواعدة عسى أن تقتل متوارثات الجمود والضمور النقدي والاجتهادي السائدة والمهيمنة على المشهد رغم أنها تطرد الأكسجين من الدماغ، كما أنها لن تجبر طالب التعليم الديني بعدها وهو يتلقى تلك الحصيلة المعرفية و«المهاراتية» الراقية من أنْ يحبس فهمه وفقه في إطار «موسوعات الجيب» الرائجة حزبياً، وما تحتويه من مناظير إقصائية وتكفيرية وإسقاطات وتنميطات أيديولوجية عمياء مشوشة للذهن، كما أنها لن تحرمه من فرصة الانضمام إلى سوق العمل إذا وجد نفسه في صفوف العاطلين عن العمل بسبب التشبع الوظيفي الديني السائد، فلن نكون مضطرين حينها لابتكار وظائف جديدة كـ«مساعد مؤذن أول» أو «قائم بأعمال خطيب تنفيذي»!

إن ما يبعث على الخيبة والأسى هو أنْ يكون من بين المدافعين والمنافحين عن جمود قوالب التعليم الديني وبقائها خارج إطار ومنطق العصر واعتمادها على التلقين والتلقي الفارغ دون محاورة ومناقشة في ما يقزم من وظيفتها وأهميتها، وأنّ من يدعو إلى «تنقية» التعليم الديني من سائر المعارف والإبداعات والمهارات العصرية الأخرى التي ستشكل خير رافد لطلبته وهم يسعون للمواءمة بين الدين والدنيا وستزيد من نسبة مساهمتهم الفاعلة والإيجابية في مختلف قضايا ومسائل العصر، للأسف إنّ الداعي وراء كل ذلك هو أكاديمي متخصص ولكنه «هداه الله» ظل كغيره يتعامل مع الحقل الديني كما لو أنه «ضيعة» متوارثة أباً عن جد وليس حقلاً عاماً يهم الجميع!

وهو لأجل ذلك لا يتورّع أبداً عن فرض رؤيته تلك بمختلف أساليب التهديد والوعيد، ومثله في تعامله مع الدين ومع الناس هو كمثل أفراد قبائل «الماساي» الكينية حينما يحاربون مختلف قوافل المواشي باعتبار أنّ جميع مواشي العالم هي من حقهم كما توارثوا ذلك الاعتقاد ومازالوا متمسكين به!

# راتب الزوجة لها أم له؟

**الشيخ محمد الصفار**
رجل دين سعودي

□ أبى بعض الأزواج إلاأنْ يكون لهم نصيب في راتب زوجاتهم، فقد ضمنوا نصيبهم في جسدها، واستنفدوا ما تمكنوا عليه من شبابها، وشغلوا كلّ ساعاتها وأوقاتها، وتركوها بمفردها تربي وحدَها تسهر، ثم أخذوا منها جهدَها وطاقتَها بالمطبخ والغسيل والتنظيف، وبقيّة الوقت الذي يتاح لها في المذاكرة للأولاد وترتيب دروسهم. والآنَ ما أحسن الزوجة حين تكون ذات راتب ودخل شهري، ولعلّ أحد المغريات في المرأة اليوم مضافاً إلى خلقها ودينها وجمالها، أصبح المال... فهو شديد الجذب والإغراء.

هذا البعض من الأزواج ينطلق من فرض يفرضه على زوجته وواجب يحملها إيّاه، فالراتب ليس لها، بل من واجبها أنْ تسلمه للزوج يفعل به ما يشاء ولذلك يتعامل معها تعامل الملزم الذي يرتب آثاراً سيئة على الزوجة إذا رفضت تسليمه المال، أو امتنعت عن الصرف في مورد أمرها بالصرف فيه.

### وضاع كلّ العمر

تقول إحدى المجروحات: «كنتُ أعمل معلّمة ولمدة عشرين سنة، وكان راتبي يتجّه إلى شراء الأرض التي كتبتها باسم زوجي، ثم اقترضتُ من المصرف لبدء البناء، وقد انتهينا قبل سنوات مضت من بناء المنزل الذي سكنت فيه مع زوجي أربع سنوات فقط، لقد طلقني زوجي، وكل شيء باسمه، فالأرض باسمه والبناء الذي دفعت فيه حياتي وتعبي أسكن فيه زوجة أخرى، وأنا ما زلت أسدد بعض الديون لزميلاتي من المعلّمات، مضافاً لأقساط المصارف التي اقترضتها من أجل البناء».

وتقول أخرى وهي في حالة أفضل لولا حزنها على فراق زوجها الذي غيّبه الموت: «لقد كان راتب زوجي لا يكفينا لآخر الشهر في مصاريفنا العادية، غير أنّ راتبي الذي كان يفوق راتبه بضعفين كان يصرف على شراء منزل لنا، وقد وفقت فعلاً في شراء منزل بقيمة ثمانمئة ألف ريال كلّها من تعبي ورواتبي، لكن الموت لم يمهل زوجي كثيراً، وأنا الآنَ لا أملك في منزلي إلاّ حصة الزوجة التي مات زوجها وله أبوان وأولاد، مع أنّ زوجي لم يساهم في المنزل بريال واحد».

لقد أصبح التعامل مع راتب الزوجة مقلقاً ومحزناً بسبب تصرفات بعض الأزواج ، الذين يتعاملون معه باعتباره ملكاً لهم، ويجب أنْ يكون تحت تصرفهم! فبعض الزوجات يتعرضنَ للضرب والأذى والإهانة حين يرفضنَ إعطاء رواتبهنّ وحساباتهنّ المصرفية لأزواجهنّ، وقد نشرت صحفنا المحلية في الأسبوع الماضي خبراً مفاده أن تونسياً من محافظة بنزرت أقدم على ذبح زوجته من الوريد إلى الوريد؛ لأنّها احتجت على بيع أثاث المنزل، ورفضت تسليمه راتبها الذي تتقاضاه من مصنع للنسيج، وقد اغتنم الزوج المجرم فرصة خلود زوجته للنوم وذبحها بالسكين.

### توثيق الحقوق

سيكون خارجاً عن المألوف أنْ تكون دعوتي إلى كلّ زوجة عاملة أو ثرية أن تثبت حقوقها، وأن توثّق ما تصرفه (ليس في المعيشة اليومية) بل في القضايا الثابتة والرئيسية كشراء الأرض أو بناء المنزل أو حتى التجارة في سوق الأسهم أو غير ذلك إذا كان من يديرها هو غيرها كالزوج، حتى لا تضيع حقوقها، ولا تندثر أتعابها.

أن بإمكان المرأة أن تكتب الأرض باسمها إذا اشترتها من أموالها ورواتبها، وإذا كتبتها باسم زوجها فبإمكان المرأة أنْ توثق ذلك وتشهد عليه.

لن يستسيغ أغلب الأزواج ذلك، وسيقومون بعملية ابتزازعاطفي للزوجة ليثنوها عن ذلك بإظهار الزعل وعدم الرضا، وسيقولون: «لم نتوقع هذا التعامل من أم أولادنا بعد هذه العشرة الطويلة»، لكن أفضل شيء لحفظ الحق وعدم ضياعه هو إثباته وتوثيقه بعيداً عن العواطف.

صحيح أنّ الحياة بين الزوجين أرقى وأعلى من التوثيق والتدوين والإثبات والإشهاد، لكن القصص التي تحصل وتذهب ضحاياها العديد من الزوجات، تفرض بتكرارها نوعاً من السعي العاقل، الذي يمنع أو يقلل حدوث مثل هذه النكبات بحقهنّ. ثم إنني لا أرى تصادماً بين علاقة متينة وقوية بين الزوجين وبين حفظ الحقوق لكل منهما، بل إن تأكيد الحقوق وحفظها يجعل الاستقرار والاطمئنان أكثر بينهما في علاقتهما الزوجية.

وقد لا تسمح عادة الناس بذلك، لكن الأمر ليس غريباً، فالناس لا يكتبون الدين الذي يكون بينهم، وأغلبهم ينزعج إذا طلبت منه توثيق الدين، لكن القبول والاستجابة لهذا الانزعاج ومن ثم خجل الناس في توثيق الديون بينهم أضاع حقوق الكثيرين، وأفلس آخرين، وكدس أعداداً من الطيبين في السجون وبغطاء أنّ القانون لا يحمي المغفلين.